بسم الله الرحمن الرحيم

(نقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي)

Thamer HATAMLEH (*)

ملخص البحث

أنكر بعض الناس مجموعة من الأحاديث بدعوى معارضة العلم التجريبي؛ فلم يقبلوا هذه الأحاديث حال تعارضها مع العلم –في نظرهم–، وفي هذه الدراسة قام الباحث ببيان معنى العلم التجريبي ودرجاته، ثم بيان الموقف إذا حصل تعارض بين الحديث النبوي والعلم التجريبي؛ وكيفية التعامل معهما.

Criticizing Prophetic Hadith Through Analytic Science

Abstract

Some people mentioned collection of Hadiths on the pretext of disagreement with experimental science; so they objected those Hadiths incase they contradict with science –in their perspective-; in this study, researcher modified meaning of experimental science& its levels. Position is clarified when contradiction appears between Prophet's Hadith and experimental science then how to handle with them.

*) Yrd. Doç. Dr., Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Hadis Ana Bilim Dalı
(e-posta: hatamleh85@yahoo.com)

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في رد بعض الأحاديث النبوية الصحيحة بدعوى تعارضها مع العلم التجريبي، وكان بالإمكان الوقوف على حلول علمية ضمن قواعد ثابتة للحيلولة دون رد الأحاديث الصحيحة بسبب عدم فهم الحديث، أو عدم محاولة التوفيق بينه وبين الحقائق العلمية الثابتة.

منهج البحث:

اتَّبع الباحث المنهج التحليلي، ثم المنهج الاستنباطي في بيان معنى نقد الحديث والعلم التجريبي عند أهل الاصطلاح في العلوم التجريبية، وبيان درجات العلم التجريبي في مقابل الحديث النبوي المقبول، ثم قام الباحث بأخذ عيِّنات من الأحاديث النبوية التي دار حولها بعض الجدل بدعوى معارضة العلم التجريبي وهي للاستدلال على القواعد وليست على سبيل الحصر.

الدراسات السابقة:

قام علماء السلف ببيان بعض القواعد العلمية في التعامل مع ما قد يطرأ من إشكالات في فهم الحديث النبوي إنْ تعارض مع النصوص الأخرى أو العقل أو العلم والحس من خلال ما بات يعرف بعلم مختلف الحديث بدءاً بكتاب الإمام الشافعي (مختلف الحديث) ثم (مشكل الآثار) للطحاوي وانتهاء بابن تيمية –رحمهم الله– بكتابه (درء تعارض العقل من النقل)، أما في العصر الحديث قامت عدة دراسات وكان من أهمها – في نظر الباحث– : كتاب (مشكلات الأحاديث النبوية)، لعبد الله بن علي النجدي القصيمي، وكتاب (نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية)، محيي الدين بن شيرين بن قدرت السمرقندي حيث استفدت منهما في بيان بعض الأمثلة من الأحاديث النبوية، ولكن كان ينقص كتاب القصيمي بيان العلم التجريبي وقواعده ودرجاته؛ حيث كان يذكر فقط الأحاديث النبوية ثم بيان علم المختلف فيها، أما كتاب السمرقندي فهو كان أوسع وأجود في بابه حيث جاء على بيان درجات

العلم التجريبي ثم ساق بعض الأحاديث، ولكنه كان لا يسوق كلام العلماء في الحديث كاملا من حيث السند ومدى صحة الحديث وبيان علته- والله اعلم، ودراسة اخرى في تركيا لم اقف عليها ولوجودها باللغة التركية أفادني باسمها بعض الاخوة وهي للباحث osman oruçhan, hadis ve bilim, TDV yayınları, Ankara, 2011؛ ولا استطيع التعامل معها لعدم معرفتي باللغة التركية، فالله اسأل وحده أن ييسر الخير ويقبل العمل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تقديم صورة بينة وقوانين واضحة يتعامل معها في حال وُجد تعارض بين الحديث النبوي والعلم التجريبي، حيث يتم بعده معرفة الصحيح والعمل به من الحديث النبوي أو العلم التجريبي، وحتى لا يقع الناس في حرج أو تكذيب الأحاديث النبوية أو رد العلم الثابت، إما لعدم فهم الحديث النبوي، أو عدم معرفة درجة الحديث من جهة، أو عدم معرفة درجة صحة العلم التجريبي من حيث : ما هو ثابت كَ (حقيقة علمية) أم هي نظرية، أم هي فرضية علمية قابلة للنقض .

خطة البحث:

المبحث الأول: تعريف نقد الحديث النبوي والعلم التجريبي.

المطلب الأول: النقد لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف العلم التجريبي لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: هل يتعارض الحديث النبوي مع العلم التحريبي.

المبحث الثاني: أنواع الحديث التي تتعارض مع العلم التجريبي وأمثلة عليها.

المطلب الأول: أنواع الأحاديث التي قد تتعارض مع العلم.

المطلب الثاني: نماذج لأحاديث أُنتقدت بالعلم التجريبي .

الخاتمة وأهم النتائج

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فقد شاع في عصرنا ردُّ الحديث النبوي الشريف بدعوى معارضته للعلم التجريبي، وأنَّ العلم التجريبي أقوى من السنة – في نظر القائلين– [1]

وأنَّ العلم ثابت في قواعده، والحديث ظني العلم والثبوت، من هنا كان لزاماً الوقوف على دعوى ردِّ الحديث النبوي الشريف الصحيح الذي خرج هو والحقائق الكونية الثابتة التي يكتشفها الانسان من ربٍّ واحدٍ عليم حكيم الذي قال عن نبيه صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى) (النجم: 4) فالعلم التجريبي الصحيح الثابت كحقيقة أو قانون لا يخالف الحديث الصحيح الثابت، ولكن الأفهام تختلف فربما لا يفهمه البعض ابتداءً ولكن يمكن أن يظهر من يوفق بينهما، فنسأله عز وجل التوفيق والسداد في هذا البحث.

المبحث الأول: تعريف نقد الحديث النبوي والعلم التجريبي.

المطلب الأول: النقد لغة واصطلاحاً.

النقد لغة:

---

[1] من أمثال النظَّام (إبراهيم بن سيار بن هانئ، من رؤوس المعتزلة متَّهم بالزندقة وكان شاعراً أديبا بليغاً وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، قال بن قتيبة في اختلاف الحديث له كان شاطراً من الشطار مشهورا بالفسق، كان أشد الناس ازراء على أهل الحديث مات في خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين و هو سكران/ لسان الميزان–أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،ج1–ص296، مكتب المطبوعات الاسلامية، ط الاولى، 2002م) ،و كذلك المدرسة العقلية قديماً ، وحديثاً من أمثال محمود ابو ريه في كتابه (أضواء على السنة المحمدية) وكتابه (شيخ المضيرة)، ومحمد رشيد رضا في مجلة المنار29 : 37 عندما دافع عن محمد توفيق صدقي – الذي ردَّ حديث الذبابة علمياً على حسب ظنه

قال ابن فارس: (النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيء وبُروزه، من ذلك النَّقد في الحافر، وهو تقشُّرُهُ، والنَّقد في الضِّرس تكسُّره، وذلك بتكشف لِيطِه عنه، ومن الباب نَقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكْشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك، ودرهم نَقْدٌ وازِنٌ جيد، كأنه قد كُشِف عن حاله فعُلم)[2]

فالنقد والتنقاد والتنقد كلها معانٍ تدخل تحت التمييز بين الأشياء بقصد الفصل بين جيّد الأشياء ورديئها وإخراج ما فيها من الزيف[3].

إذن فالنقد لغة هو التمييز بين صالح الأشياء وجيّدها وبين الرديء منها.

النقد في اصطلاح المحدثين:

مرّ الحديث النبوي بمراحل وأطوار تعكس التراكم المعرفي الذي شكَّله التراث الاسلامي، ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان الوحي النبوي هو الموجِّه في ذلك، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ بعض الصحابة منهجاً في قبول الحديث وروايته، فبعض الصحابة اتخذ حلف اليمين أو شاهد في قبول الحديث كأبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– خشية الوقوع في الخطأ وقد اشتهر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه استحلاف الراوي[4]، وبعد عصرهم –رضوان الله عليهم– أخذ علم الحديث ينضج في أطوار وضمن قواعد سار عليها العلماء في قبول أي حديث ونقده، وكان هذا النقد قائماً على مجموعة من الأسس والقواعد الممنهجة وإنْ لم تأخذ مسميات، كما في باقي العلوم الشرعية الأخرى المرتبطة بهذا الدين مثل علوم القرآن وأصول الفقه كما فعل الامام الشافعي رحمه الله في كتاب الرسالة، ثم ظهرت علوم الحديث كقواعد ومسميات لكنَّها لم تكتمل ولم تحرَّر كلها، وبعضها كان موضع جدال

---

[2] معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،ج5 –ص467، د.ط، دار الفكر –بيروت، 1979م.

[3] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور ، ج3، ص425، دار صادر، بيروت، ط أولى، د.ت ،انظر تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي،ج9، ص230، دار ليبيا، بنغازي، د.ط، 1966م.

[4] الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ص83، المكتبة العلمية– المدينة المنورة، د.ط ، د.ت.

ونقاش، إلى أنْ اكتملت قواعد هذا العلم وأضحت معلومة مشهورة، وكثرت الكتابات فيها تحت مسمى علوم الحديث أو علم المصطلح.

ولم يكن هذا الاصطلاح (نقد الحديث) شائعاً بين العلماء كمصطلح مستقل له تعريف معلوم بين أهل الحديث، وإنما هو مصطلح مُحْدَث بين العلماء المعاصرين؛ إلا أنَّ نقد الحديث كان في معنى تمييز الحديث مقبوله من مردوده بشكل عام، وقد ذكر الامام الشافعي رحمه الله ملامح عامة ينتقد فيها الحديث من جهة مخالفته للقواعد، وانَّ الأصل في صدق الخبر وكذبه هو صدق المخبر به وكذبه، ومِنْ ثَمَّ يستثني من تلك القاعدة بقوله : (إلا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه)[5]؛ فاستثناء الشافعي رحمه الله الخاص القليل من الحديث لا شكَّ أنَّه يؤطر في ضوء نقد الحديث ومخالفته لما هو أقوى منه عند العلماء ، لأنَّ النقد هنا تجاوز السند، والنقد متوجِّه الى نقد المتن بما يخالفه من القواعد التي ذكرها.

ومن خلال البحث في مصطلح النقد كمصطلح مستقل نرى أنَّ من ألّف في النقد ذكر ما توصل إليه من خلال دراسته، من هنا نذكر ما وقفنا عليه ثم نذكر التعريف المختار إن شاء الله

التعريف الأول:

ذكر الدكتور محمد طاهر الجوابي تعريفاً للنقد عند المحدثين فقال: (الحكم على الرواة تجريحاً أو تعديلاً بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهل والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الأشكال عمَّا بدا مشكلاً من صحيحها ودفع التعارض بينها بتطبيق مقاييس محددة) [(6)].

---

[5] الرسالة، محمد بن ادريس الشافعي، ص399، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط اولى ، دار الكتب العلمية – القاهرة، د.ت.

[6] جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، محمد طاهر الجوابي ، ص94، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم عبد الله، د.ط، د.ت. (وهو رسالة علمية نوقشت سنة 1986م، في تونس).

والناظر إلى التعريف السابق يجد فيه بعض الإشكالات:

أحدها: أنَّه يتَّسِمُ بالطُّول بعض الشيء، فقولنا (التمييز بين صحيح الحديث من ضعيفه) لا يحتاج إلى هذا التعريف الطويل، وهذا مما يخالف المتعارف عليه بين العلماء عند وضع تعريف لشيء ما، فلا بد من الاختصار والوصول إلى الهدف بسرعة دون إطالة.

ثانيها: هناك تكرار في التعريف فقوله (الحكم على الرواة) يغني عن قوله (تجريحاً وتعديلاً) فنحن لا نحكم على الرواة إلا بهذا الأمر ولهذا السبب، وقوله (بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله) أيضاً يمكن الاستغناء عنهما بقوله (الحكم على الرواة)، فالقارئ يعلم أنَّ مسألة الحكم على الرواة تشمل هذه الأمور، وليس هناك داعٍ لإعادتها، وقوله (والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها بتطبيق مقاييس دقيقة) وهذا فيه تكرار، كما سوف نبيِّنه – إن شاء الله – في التعريف المختار.

التعريف الثاني:

ذكر الدكتور محمد العمري تعريفاً وارتضاه، فقال:

(هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن) [7].

وما أخذ على التعريف الأول يؤخذ على الثاني خاصة في التكرار.

التعريف المختار:

[7] دراسات في منهج النقد عند المحدثين، محمد العمري، ص11، دار النفائس، عمان، الأردن، ط أولى، 1420هـ، 2000م.

بالنظر في التعريفات السابقة رأينا أن الباحِثَيْن قد ذكرا تعريفات طويلة بعض الشيء، وفيها تكرار للمعاني، فمن يرى كلمة (الحُكْم) يعلم أنَّ الحكم يشمل الحكم على الرواة والمتن للتمييز بين صحيح الحديث من ضعيفه لِزاماً، فليس هناك داعٍ لإعادة المعاني بقوالب جديدة وتكرارها في التعريف.

وما نخلص إليه في التعريف: (تمييز صحيح الحديث من ضعيفه وبيان علله).

فقولنا تمييز يشمل الجرح والتعديل ويشمل الرواة والمتن (الحديث)، ومن خلال ضوابط وضعها العلماء، ومسألة رفع التعارض والإشكال هي من فروع علم الحديث المتصلة بالنقد، فليس هناك داعٍ لذكرها في تعريف النقد والله أعلم.

المطلب الثاني: تعريف العلم التجريبي.

العلم لغة:

عرفه ابن منظور : عَلِمْتُ الشيء بمعنى عَرَفْته وخَبَرْته وعَلِمَ الرَّجُلَ خَبَرَه وأَحبّ أن يَعْلَمَه أي يَخْبُرَه[8] ، وذكر الزبيدي : (ع ل م عَلِمَهُ –كَسَمِعَه – عِلْمًا ، بالكَسْرِ : عَرَفَه) هكذا في الصِّحَاح ، وفي كَثِيرٍ من أمَّهاتِ اللُّغَةِ ، وزَادَ المصَنِّفُ في البَصَائِر : حَقَّ المعْرِفَةِ، وقال الرَّاغِبُ : (العِلْمُ : إدْراكُ الشَّيءِ بِحَقيقَتِه، وذلك ضرْبان : إدراكُ ذاتِ الشَّيءِ ، والثَّاني : الحُكْمُ على الشَّيءِ بوُجودِ شَيءٍ هو مَوْجودٌ له ، أو نَفْيُ شَيءٍ هو مَنْفِيٌّ عَنْه ، فالأولُ هو المتَعَدِّي إلى مَفْعولٍ واحدٍ نَحْوَ قَولِه تَعالَى : (لا تعلمونهم الله يعلمهم) (الانفال:60) ، والثَّانِي إلى مَفْعُولَيْن نَحْو قَولِهِ تَعالَى : (فإن علمتموهن مؤمنات) (الممتحنة: 10) قالَ : والعِلْمُ من وَجْهٍ ضَرْبان : نَظَرِيٌّ وعَمَلِيٌّ ، فالنَّظَرِيُّ ما إذَا عُلِمَ فقَد كَمُلَ نَحْوَ العِلْمِ بِمَوْجودَاتِ العالَم، والعَمَلِيُّ ما لا يَتِمُّ إلاّ بأَنْ يُعْلَمَ ، كالعِلْمِ بِالعِباداتِ . ومن وَجْهٍ آخَرَ ضَرْبان : عَقْلِيٌّ وسَمْعِيٌّ) ، وقال المناوِيُّ في التَّوقِيفِ : العِلْمُ هو الاعْتِقادُ الجازِمُ الثَّابِتُ المطابِقُ للواقِع ، أو هو صِفَةٌ توجِبُ تَمْييزًا لا

---

[8] لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص16.

يحتَمِلُ النَّقيضَ ، أو هو حُصولُ صُورَةِ الشَّيءِ في العَقْلِ ، والأولُ أخَصُّ . وفي البَصائِرِ : المعْرِفَةُ إدْراكُ الشَّيءِ بِتفَكُّرٍ وتَدَبُّرٍ لأثَرِهِ ، وهي أخَصُّ من العِلْمِ ، والفَرْقُ بَيْنَهُما وبين العِلْم من وُجُوه لَفظًا ومَعْنًى . أما اللَّفْظُ ففِعلُ المعْرِفَةِ يَقَعُ على مَفْعولٍ واحِدٍ ، وفِعْلُ العِلْمِ يقْتَضِي مَفْعولَيْنِ ، وإذا وَقَعَ على مَفْعولٍ كان بِمَعْنَى المعْرِفَةِ . وأمَّا من جِهَةِ المعْنى فمِنْ وُجوهٍ : أحدُها : أنَّ المعْرِفَةَ تَتَعَلَّقُ بذاتِ الشَّيء ، والعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بأحوالِه ، والثَانِي : أنَّ المعرِفَةَ في الغالبِ تكونُ لِما غَابَ عن القَلْبِ بَعْدَ إدْراكِه ، فإذا أدركَه قيل : عَرَفه ، بِخِلافِ العِلْم ، فالمعْرِفَةُ نِسْبِةُ الذِّكْرِ النَّفْسِيِّ ، وهو حُضورُ ما كان غائِبًا عن الذَّاكِرِ ، ولهذا كان ضِدُّها الإنْكارَ ، وضِدُّ العِلْمِ الجَهْلَ ، والثَّالث : أنَّ المعْرِفَةَ عِلْمٌ لعَيْنِ الشَّيءِ مُفَصَّلاً عمَّا سِواهُ ، بخِلاف العِلْمِ ، فإنَّه قَد يَتعلَّقُ بالشَّيءِ مُجْمَلاً)[9] ، من هنا نرى أنَّ العلم: هو معرفة الشيء على حقيقته بما غاب بعد تفكُّرٍ وتدبُّرٍ.

رأينا هنا عدة تعريفات مختلفة لمصطلح (العلم)، فمصطلح العلم مشتق من الكلمة اللاتينية (SciRE) التي تعني المعرفة والعلم، وأما في الاصطلاح فالعلم (هو الدراسة المنتظمة لأي شيء بطريقة يمكن اختبار صحتها)[10] .

ومنهم من ينظر إلى العلم كبناء معرفي فحسب، فرَأَوْه بناءً معرفياً يضم مجموعة من المعلومات كالحقائق والمفاهيم والقوانين والنظريات والتعميمات التي توصل العلماء إلى اكتشافها في ميادين مختلفة للعلم، في نظام معين.

ومنهم من اعتبره طريقة للبحث والتفكير اللذين اتخذهما العلماء في الكشف عن الحقائق والمعلومات، وفي تفسير الظواهر المحيطة بالإنسان فحسب، وفي كلتا هاتين الطريقتين تطرّف ومبالغة، حيث تم تغليب جهة على أخرى[(11)].

---

[9] تاج العروس، الزبيدي، ج33، ص127.

[10] To know. ،Microsoft@Encarta®REFRENcE LiBRARY.2005.

[11] أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، حنان عيسى وغانم سعيد، ص65، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط أولى، 1404هـ، 1984م.

وهناك رأي ثالث جمع بين الرأيَيْن؛ فنظر أصحابه إلى العلم كمادة وطريقة، فعرّفوه بأنه: (مَنْشَط إنساني يهدف إلى دراسة وتغير الظواهر الطبيعية والكونية المختلفة، ومحاولة للتنبؤ بها والتوصل إلى حقائق وقوانين ونظريات يمكن أن تحكم هذه الظواهر، وذلك لخير الإنسانية) [(12)].

ولعل هذا التعريف أقرب وهو اتجاه حديث، ويجمع بين النظريتين السابقتين.

التجريبي: معنى التجربة لغة

ذكر ابن منظور تحت باب (جرب) (وجَرَّبَ الرَّجلَ تَجْرِبةً اخْتَبَرَه والتَّجْرِبةُ مِن المصادِرِ المجْمُوعةِ قال النابغة: إلى اليَوْمِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ)[13]، وذكر الزبيدي (وجَرَّبَهُ تَجْرِيباً، على القياس و(تَجْرِبَةً) غيرَ مَقِيسٍ (: اخْتَبَرَه) وفي (المحكم) : التَّجْرِبَةُ منَ المصَادِرِ المجْمُوعَةِ ويجمع على التَّجَارِب والتجارِيب) [14]، من هنا نرى أن التجربة هي الاختبار

أما العلم التجريبي فهو: (بناء لمعارف منظمة تختص بعناصر الكون وعوامله وطاقاته ومؤثراته)[15].

فالمقصود من العلم التجريبي ما يختص بالعلوم والظواهر الطبيعية والعلوم التطبيقية، كالفيزياء والكيمياء والجغرافيا وغيرها من العلوم.

والعلم التجريبي يشتمل على حقائق علمية وعلى نظريات وعلى قوانين علمية، فالقانون العلمي: (الفرض الذي ثبتت صحته بالتجربة تحت ظروف معينة) [(16)].

---

[12] المدخل في تدريس العلوم، احمد النجدي وراشد علي وعبد الهادي منى ، ص32-34 ، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 1420هـ، 1999م.

[13] لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص 259.

[14] تاج العروس، الزبيدي ، ج2 ،ص 153.

[15] تصنيف المعرفة والعلوم في ضوء خصائص الأمة الإسلامية، احمد الصفدي، ص82، مطابع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، د.ط، 1411هـ، 1991م

[(16)] المصدر نفسه، ص64.

والحقيقة العلمية: (الأمر المجزأ الناتج عن العلم التجريبي أو الخبرة، لا يتضمن الثبوت ولا التعميم، لأن صحته في ظروف معينة وأزمنة معينة) [17].

وفي العلم التجريبي الحقيقة أقوى من القانون، لأن الحقيقة اكتشاف لشيء واقع من صنع الله وثبت بالتجربة صحتها، أما القانون فالتدخل البشري واضح فيه.

أما النظرية العلمية: (مجموعة من التصورات الذهنية الفرضية التي تتكامل في نظام معين يوضح العلاقة بين مجموعة كبيرة من المفاهيم والمبادئ والقوانين والقواعد العامة) [18].

وهذه النظريات قابلة للتغيير والتبديل، وحتى الإبطال وإحلال نظريات جديدة مكانها، على حسب ما يستجد من اختبارات لهذه النظرية وتطبيقاتها على الواقع.

فترتيبها تنازلياً (الحقيقة — القانون — النظرية العلمية– الفرضية العلمية– الاطروحة).

المطلب الثالث: هل يتعارض الحديث النبوي مع العلم التجريبي.

سبق أنْ علمنا أنَّ تطبيقات العلم التجريبي وتجاربه تكون فقط على العالم الذي يمكن إجراء التجارب فيه، فالعلوم التجريبية لا تدخل فيما وراء الطبيعة والمادة، ولذلك يقول صاحب كتاب الدين في عصر العلم: (إنَّ علماء العلوم التجريبية يعترفون في صراحة لا لبس فيها بأن دائرة أبحاثهم إنما هي المادة التي يمكن إحساسها، وإنهم يعتدون في ذلك على التجربة، وعلى الملاحظة، وإنهم يعتمدون على الاستقراء على وجه العموم، وذلك بتتبع جزئيات محسة بالملاحظة أو بإجراء التجارب عليها، فالمنهج الذي تتبعه العلوم التجريبية إذن، إنما هو منهج لمعرفة كيفيات المادة،

---

[17] تصنيف المعرفة والعلوم، ص64.

[18] المدخل في تدريس العلوم، ص50.

وعليه فإنه إذا ما خرج الأمر عن دائرة المادة فقد خرج عن دائرة العلم، ومتى ما قال قائل: إن العلم يثبت كذا من الأمور الروحية، فإنه يكفينا أن نسحب منه هذه الكلمة لنسحب ثقتنا به)[19].

والدين يتحدث عن عالم الغيب وعن عالم الشهادة، والعلوم التجريبية لا تدخل في عالم الغيب؛ ولكنها تدخل في عالم الشهادة، فهل يوجد هناك تعارض؟ أو هل يحصل تعارض؟

فنقول: قد يحصل تعارض بين العلم التجريبي وبين الحديث الظني الثبوت ابتداءً، عندها يجب اتباع قواعد يسير عليها الباحث لبيان وجه الحق من حيث العلم الثابت الصحيح والحديث الثابت الصحيح وقواعد للترجيح بينهما، وقد ذكر الشيخ عبد الله دراز شيئاً قريباً من المعنى، حيث قرر أن مجال الدين الحقائق الروحية، ويمكن أن يخرج للحقائق المشاهدة، وهنا يمكن أن يقع تعارض، وهذا مع تأكيده أن هذه المسألة استثنائية وعرضية[20].

إذا وقع التعارض ما الحل؟

قد يسأل سائل هنا إذا وقع التعارض بين الحديث النبوي وبين العلم التجريبي ماذا نفعل؟ وما الحل في هذه المسألة؟

أولاً: يجب التأكد إلى وجود التعارض فعلاً، فيمكن أن يكون هناك تعارض بناء على فهم خاطئ إما للعلم التجريبي وما يندرج تحته، وإما لفهم الحديث.

ثانياً: وعند التأكد من التعارض وعدم الفهم الخاطئ للحديث أو للعلم ننظر لترجيح الأقوى على الأضعف وفي هذا المقام قال ابن القيم: (شرط العمل بالظنيات الترجيح عند التعارض فإن وقع التساوي ففيه قولان: التخيير والتوقف) [21]، وهذا إن لم نقدر على التوفيق ابتداءً.

---

(19) الدين في عصر العلم، ص31-32، يوسف القرضاوي، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط أولى، 1417هـ، 1996م

(20) الدين في عصر العلم، ، ص31-32،بتصرف.

(21) بدائع الفوائد، محمد أبي بكر بن القيم الجوزية، ج4، ص485 ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط أولى، 1416هـ، 1996م.

ثالثاً: إذا تساوى الطرفان في القوة ننظر إلى مستويات المعلومات المقدمة، ففي العلم التجريبي نرتب تنازلياً (الحقيقة – القانون – النظرية العلمية– الفرضية العلمية– الاطروحة)، وفي الحديث (المتواتر– المشهور– الغريب) أو (المتواتر، الآحاد)،وفي الآحاد ترتيب الأحاديث من حيث القبول ودرجته(من الصحيح لذاته الى الحسن لغيره)، فإذا تساوى ولم نستطع التوفيق أو التقديم ننظر في شرح الحديث ومعناه للتأكد من عدم تقديم تفسير لما يتناسب مع معطيات العلوم التجريبية، لا سيما إذا كانت معطيات العلوم التجريبية قطعية وفي حدود العالم المشاهد، مثلاً: تعارض قانون علمي مع حديث، أو حقيقة علمية ثابتة مع حديث حسن أو ضعيف.

والناظر إلى الأحاديث الضعيفة والموضوعة يجدها تجازف في المعنى، وتتقوّل على الدين ما ليس منه، كحديث وجود أنبياء كأنبياء الله نوح وإبراهيم على كواكب أخرى، كما رواه الحاكم[22]، وأحاديث فضائل الخضار والفواكه وغيرها.

وأخيراً: نرجح المعلومة الراجحة من حيث قوتها، فإنه من المقرر في علوم الشريعة تقديم الأقوى على الأضعف، ففي الحديث يحتمل أن يكون التعارض ناتجاً من أخطاء بعض الثقات أو الرواة، فالحديث الشاذ هو رواية الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه[23] ، فمع انه راوٍ ثقة فقد روى ما يخالف غيره ممن هو أقوى، فقدمنا الأقوى في ميدانه، وهكذا في سائر العلوم.

---

[22] الحديث عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال: (الله الذي سبع سماوات ومن الأرض مثلهن) قال: (سبع أرضين في كل ارض نبي كنبيكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى) قال الحاكم: هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، ج2، ص535، حديث 3822، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى 1411هـ، 1990م.

[23] مثاله: الحديث الذي رواه أبو داوود والنسائي وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا وقعت الفأرة في السمن، فإن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوها، فهذا الحديث شاذ سندا ومتنا أي لفظا، أما شذوذ سنده فلأن معمر بن راشد وهو وإن كان ثقة لكنه خالفه غيره من الرواة في رواية هذا الحديث عن الزهري، فمعمر رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، بينما بقية الرواة رووه عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس عن ميمونة وأما شذوذه لفظا فلأن، معمر رواه باللفظ الذي ذكرناه وفيه

أما في العلوم التجريبية فقد يكون الخطأ ناتجاً من سوء فهم أو تطبيق نتائج العلم، فالحقيقة ربما تتغير وكذا النظرية، بناءً على المستجدات والتجارب كما سنرى في حديث الذبابة الذي ردَّه بعض أهل العلم حتى ومن بعض المسلمين وبعد تقدم العلم قَبِلَه أهلُ العلم.

المبحث الثاني: أنواع الحديث التي تتعارض مع العلم التجريبي وأمثلة عليها.

المطلب الأول: أنواع الأحاديث التي قد تتعارض مع العلم.

من المعلوم لدى أهل الحديث أنَّ الحديث النبوي ينقسم أقساماً على ما استقرَّ عليه في علم المصطلح: (المتواتر – المشهور – العزيز – الغريب)، وهنا تقسيم من حيث الصحة والقبول: (الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، والحسن لغيره) ويمكن اعطاء نِسَب تقريبية لصحة الحديث وقبوله – على سبيل المثال–:

1. المتواتر 100% .
2. صحيح 90-100%.
3. الحسن 70-90%.
4. الضعيف 10-70%.
5. الموضوع 0%.

تفصيل بين السمن الجامد والمائع ولكن غيره من الرواة رووه بلفظ: انزعوه وما حوله فاطرحوه. ليس فيه التفصيل الذي في رواية معمر: فإن كان جامدا فألقوها، انظر :السلسة الضعيفة، لألباني، ج4-ص31.

وفي حالة تعارض النص المتواتر مع شيء من العلم التجريبي ولم نصل إلى أحد الحلول نقدم المتواتر على العلم لقطعه بالصحة مثل حديث شق القمر الذي ردَّه النظَّام؛ قال تعالى: (اقتربت الساعة وانشق القمر) (سورة القمر: 1) فقد قال النظَّام: (زعم – ابن مسعود – أنَّه رأى القمر انشقَّ، وهذا كذبٌ ظاهرٌ)[24].

وأوصل الكتَّانيّ الحديث إلى مصافِّ التَّواتر ، ونقل عن عددٍ من علماء الإسلام نصَّهم على تواتر هذا الحديث وهو متَّفق على صحته[25].

أما إذا تعارض صحيح لذاته أوصحيح لغيره مع حقيقة علمية أو قانون ولم نستطع التوصل إلى أحد الحلول المذكورة سابقاً (تعذر الجمع أو التوفيق أو التفسير للأحاديث بما يتوافق مع الحقائق والقوانين) نرجّح الحقيقة أو لكونهما يفيدان من الظنِّ أقوى مما يفيده هذان النوعان من الأحاديث كما بيَّن الامام الشافعي وفي هذا قال ابن الجوزي مؤصِّلاً لنقد الاحاديث التي ربما يرويها ثقات ولكنّها تخالف القواعد دون الحاجة الى النظر في الاسناد ولو كان عن جَمْعٍ من الثقات فقال رحمه الله : (وَاعْلَم أننا حرصا خرجنَا رُوَاة هَذَا الحَدِيث على عَادَة الْمُحدثين ليتبين أَنهم وضعُوا هَذَا، وَإِلَّا فَمثل هَذَا الحَدِيث لَا يحْتَاج إِلَى اعْتِبَار رُوَاته، لِأَن المستحيل لَو صدر عَنِ الثِّقَاتِ رد وَنسب إِلَيْهِم الْخَطأ أَلا ترى أَنه لَو اجْتمع خلق من الثِّقَات فَأَخْبرُوا أَن الْجمل قد دخل فِي سم الْخياط لما نفعنا ثقتهم وَلَا أثرت فِي خبرهم، لأَنهم أخبروا بمستحيل، فَكل حَدِيث رَأَيْته يُخَالف الْمَعْقُول، أَو يُنَاقض الْأُصُول، فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع فَلَا تتكلف اعْتِبَاره)[26].

---

[24] الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول،ج4- ص479،ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، 1400هـ.

[25] الكتاني، محمد بن جعفر، نظم المتناثر من الحديث المتواتر،ج1- ص211،ط2، تحقيق:شرف حجازي، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر –مصر، د.ت.

[26] الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ج1- ص106، ط الاولى، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1966م.

أمَّا في حالة تعارض الحديث الحسن لذاته أو الحسن لغيره مع الحقائق والقوانين ووصلنا إلى عدم الجمع أو التوفيق أو التفسير؛ فنرجح الحقيقة والقانون لقوتهما، أما تعارض الحسن (بقسميه) مع النظرية فننظر إلى مدى قوة هذه النظرية فإذا كانت تصل درجة الحديث الصحيح من حيث قوة الظن وغلبته فنقدم النظرية، أما إذا كانت اقل فنقدم الحديث الحسن وخاصَّة إذا كان بقرائن أخرى في الشريعة الإسلامية، والله اعلم[27].

لمطلب الثاني: نماذج لأحاديث أُنتقدت بالعلم التجريبي.

الحديث الأول: تغيُّر اللحم

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: لَوْلاَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ وَلَوْلاَ حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا)[28].

الحكم على الحديث:

أخرجه الامام أحمد والبخاري ومسلم؛ قال الامام أحمد: حدَّثنا عبد الرزاق بن همام[29]، وأخرجه البُخاري قال: حدَّثنا بشر بن محمد[30]، أخبرنا عبد الله[31]، وفي رواية أخرى قال: حدثني عبد الله بن محمد الجعفي[32]، حدَّثنا

---

[27] نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، محيي الدين بن قدرت السمرقندي ، ص253-264، بتصرف، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، 1429هـ، 2008م.

[28] والحديث صحيح رواه ابو هريرة رضي الله عنه، انظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري ، كتاب الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، ج2- ص1210، حديث 2149، دار ابن كثير، بيروت، ط الثالثة، 1407هـ، 1987م/ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تخن أنثى زوجها، ج2، ص1092، حديث 1471، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

[29] اتفقو على توثيقه- تهذيب التهذيب، احمد بن علي بن حجر،ج6- ص279/ وقال ابن حجر في التقريب: (ثقة حافظ مصنف شهير)،ج2-ص354.

[30] قال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء، تقريب التهذيب، ج1- ص124/ وقد أخرج له البخاري وروى عنه.

[31] قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، تقريب التهذيب، ج2- ص320. (وهو عبد الله بن المبارك).

[32] قال بان حجر: ثقة حافظ جمع المسند، تقريب التهذيب، ج2- ص321.

عبد الرزاق (بن همام)، وأخرجه مسلم قال: حدَّثنا محمد بن رافع[33]، حدَّثنا عبد الرزاق(بن همام)، كلاهما (عبد الرزاق ، وعبد الله بن المبارك) قالا: أخبرنا معمر[34]، عن همام بن منبه[35] فذكره، والحديث صحيح؛ لا يوجد له معارض صححه جميع العلماء وأخرجه البخاري ومسلم وهو متفق عليه وليس شاذاً.

وظاهر هذا الحديث يتعارض مع الحقائق العلمية من حيث قابليَّة اللحم للتغير والفساد، فالحقيقية العلمية تثبت أنَّ هذا طبيعة اللحم من حيث التجربة والإثبات وهي من مسلمات العلم والواقع، فكيف أنَّ اللحم لم يكن يفسد، وفسد على يد أناس معينين فهذه طبيعة اللحم؟

شرح الحديث وبيان ما فيه والرد على الشبهة:

معنى يخنز : يفسد بسبب الادّخار والخزْنِ خاصة ، هذا هو المعنى الدقيق لكلمة (خنز)، وليس معناها الدقيق هو: مطلق الفساد، كما قد يظن غير المدقق فيها .

قال إمام اللغة أبو العباس المبرّد: (ويقال إذا عَتُقَ اللحمُ فتغيّر : خَنَزَ وخَزِنَ، وبيت طَرَفة أحسن ما يُنشد:

ثم لا يَخْنَزُ فينا لحمُها إنما يخنز لحمُ المدّخِرِ

وأصله من الفعل اللازم غير المتعدي (خزنَ) بتقديم الزاي، ولذلك يُقال في فساد اللحم: خنز وخزن، بمعنى واحد، وهذا من القَلْبِ المعروف في اللغة ك(جذب) و(وجبذ) و(صاعقة) و(صاقعة)، فإذا قلت: خَزَنَ اللحمُ، فجعلتَ الفعل لازما (لا ينصب مفعولا) ، فهي بمعنى : فَسَدَ، وإذا قلت : خزن اللحمَ (فنصبت مفعولا) ، فهي بمعنى: ادّخره

[33] قال ابن حجر: ثقة عابد، تقريب التهذيب، ج2-ص478.

[34] قال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش [وعاصم بن أبي النجود] وهشام ابن عروة شيئا وكذا فيما حدث به بالبصرة، تقريب التهذيب، ج2-ص541.

[35] قال ابن حجر: ثقة روى عن ابي هريرة، تقريب التهذيب، ج2،ص574.(والحديث صحيح اتفق العلماء على صحته اسناده متصل وليس شاذاً أو معلولاً).

، فقط ، وهذا يؤكد علاقة (خنز) بالفساد الناتج عن الادخار خاصة ،حتى كان من ألقاب اليهود (الخُنّاز)، لأنهم ادخروا اللحم حتى خنز([36]).

ربما يكون ظاهر الحديث يتعارض مع العلم (علم التشريح والأحياء)، ولكن عند شرح الحديث وأقوال أهل العلم نجد أن الحديث لا يتعارض مع العلم التجريبي ذكر شرَّاح الحديث كابن حجر والنووي ([37]) في شرحهم الحديث: أن بني إسرائيل هم أول من فسد اللحم على أيديهم وعرفوا ذلك، فالناس قبل بني إسرائيل لم يكونوا يدخرون اللحم، فلم يفسد بين أيديهم، أو ربما كانوا يدخرونه ولكن بطريقة علمية معينة تحفظه كتنشيفه وهو ما يعرف بالتشريق، أو بحفظه بالملح، ولكنّ بني إسرائيل عندما كان يأتيهم السلوى (وهو طائر السماني) كل يوم فيأكلونه لحماً طرياً، فلما شحُّوا به وادخروه، عوقبوا بفساده ونتنه، ولعلهم كانوا أوَّل مَنْ سَنَّ هذه السنة السيئة، ولأنهم كانوا في الصحراء وفي حرّها فلم يستطيعوا حفظه بشكل صحيح، فالكلام على ما يظهر هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، لا في طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنَه لولاهم لما ادُّخر، ولو لم يدَّخر بطريقتهم الخاطئة واكلوه يومياً لم يفسد.

وذكر ابن حجر عن قتادة كان المن والسلوى يسقط على بني إسرائيل من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس كسقوط الثلج فيؤخذ منه بقدر ما يغني ذلك اليوم إلا يوم الجمعة فإنهم يأخذون له وللسبت فإن تعدوا إلى أكثر من ذلك فسد ما ادخروا فكان ادخارهم فسادا للأطعمة عليهم وعلى غيرهم وقال بعضهم لما نزلت المائدة عليهم أمروا أن لا يدخروا فادخروا وقيل يحتمل أن يكون من اعتدائهم في السبت وقيل كان سببه أنهم أمروا بترك ادخار السلوى

---

[36] الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ج3، ص76، دار الفكر العربي – القاهرة، ط الثالثة،1997 م/ تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب، ج7 ، ص96،دار إحياء التراث العربي، ط اولى،- بيروت - 2001م

[37] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج6 ،ص514 ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ / عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ج23،ص132، دار الكتب العلمية-بيروت، د./المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، يحي بن شرف النووي، ج5، ص211، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط الثالثة، 1392هـ/مشكلات الأحاديث النبوية عبد الله بن علي النجدي القصيمي ،ص20-23 بتصرف، ، دار القلم، بيروت، ط أولى، 1405هـ، 1985م.

فادَّخروه حتى أنتن فاستمر نتن اللحوم من ذلك الوقت أو لما صار الماء في أفواههم دماً وانتنوا بذلك سرى ذلك النتن إلى اللحم وغيره عقوبة لهم.[38]

أما من حيث أن ليس من طبيعته الفساد قبل بني إسرائيل فهذا لا يؤيده الشرع ولا يقوله هذا الحديث، بل الأمر كما بينه شرَّاح الحديث – والله اعلم – أما القسم الثاني فليس من بحثنا، وقد بيّن معناه العلماء.

الحديث الثاني: حديث الذباب

حديث الذباب: (عن أَبِي هريرة وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، عن النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قال: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً والأُخْرَى شِفَاءً.) [39].

والحديث صحيح جاء عن ثلاثة من الصحابة من طرق صحيحة: ابو هريرة وابو سعيد الخدري وانس رضي الله عنهم، وقال محمد ابو شهبة في مَعْرِض دفاعه عن الحديث: (ولم أجد لأحد من النقاد وأئمة الحديث طعناً في سنده، فهو على درجة علية من الصحة)[40]

قال الامام الالباني: أما حديث أبي هريرة فله عنه طرق؛ **ثم ساق الطرق جميعها، ثم طرق حديث أبي سعيد وأنس -رضي الله عنهم- باستفاضة وحكم على الحديث بصحته**[41].

---

[38] العيني، عمدة القاري، ج23- ص132.

(39) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، ج3، ص1206، حديث 13142، سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، ج2، ص392، حديث3844/السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني،كتاب الطب، باب ما يقع في الاناء من الذباب،ج4،ص544،حديث3504، مكتبة ابي المعاطي، مصر، د.ط، د.ت، المسند، أحمد بن حنبل،ج2–ص229، حديث7141 و7353 و7562 و8466 و8642 و9024 و9157 و9719 ومن رواية ابي سعيد الخدري، ج3 –ص24 حديث11205 و11661 (والحديث صحيح مشهور رواه ثلاثة من الصحابة : ابوهريرة و ابوسعيد الخدري وأنس رضي الله عنهم، وقد بحث العلماء فيه كثيراً واثبتوه؛ انظر للتفصيل: السلسلة الصحيحة، الالباني، ج1- ص37- حديث 38).

[40] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد ابو شهبة،ص291، د.ط، مطبعة الازهر الشريف، 1991م.

الشبهة:

أنكر هذا الحديث قوم من جهة الطب كمحمد رشيد رضا([42]) عندما دافع عن محمد توفيق صدقي – الذي رد حديث الذبابة علمياً على حسب ظنه– وقالوا: إنَّ الذباب يقع على الأقذار والأوساخ الملوثة بالجراثيم والأمراض، فيأكل منها، ويحمل بأطرافه، فإذا وقع في الطعام أو الشراب رمى فيه من تلك الجراثيم والأقذار التي حملها، فصار الطعام ملوثاً بتلك الأقذار والجراثيم، فأصبح الطعام لا يجوز تناوله، فكيف تأمر الشريعة وتحث على التزيّد من تلك الجراثيم، وأن يغمس الذباب في الطعام أو الشرب ثم يؤكل؟ والشريعة جاءت موافقة للعلم والذوق؟ وهل يوجد في مثل هذا الكائن الذي هذا حاله دواء؟ ومن أين يأتي به؟ فلو أن هذا الأمر لماذا ليست كل الحشرات كذلك؟ ومعلوم أن هناك أنواع من الذباب قد فتك بكثير من الناس كذبابة (التسي تسي) التي موطنها أدغال أفريقيا وتسبب مرض النعاس العميق الذي يؤدي إلى الوفاة إذا ترك دون علاج([43]).

بيّن العلماء هذا الحديث وقالوا: لا ريب أن الذباب يحمل الجراثيم الضارة فيما يقع عليه من الأوساخ والقاذورات، فينقلها إلى ما يقع عليه من طعام وشراب وغير ذلك، والحديث يقر بذلك بقوله (في أحد جناحيه داء) وفي رواية ابن ماجه (فِي أَحَدِ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ ، وَفِي الآخَرِ شِفَاءٌ ، فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ ، فَامْقُلُوهُ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ ، وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ) وهذا حق لا نزاع فيه.

ومع إقرار الحديث بوجود الداء، والضرر في الذبابة، يقرر أيضاً وجود الشفاء لذلك الداء في نفس المخلوق، أي هو يحمل المرض والعلاج.

---

[41] انظر: السلسلة الصحيحة، ناصر الدين الالباني، ج1،ص37-38 وما بعدها، فقد أجاد في الكلام على اسانيد الحديث وتخريجه والرد على من تكلم على الحديث.

[42] مجلة المنار ، محمد رشيد رضا، 29 ، 37.

[43] موقع: www.wikipEDiA.org.

وهنا نقول: هل يوجد حقيقة علمية أو قانون أو حتى نظرية تقول هذا الكلام؟ أم هو مجرد كلام دون بحث؟

الناظر إلى المشككين في هذا الحديث يجدهم لم يقدموا شيئاً ملموساً حتى في العلم التجريبي، بل إنّ العلم يقدم (الذباب فيه دواء)

كما قال الدكتور احمد رضا: (ليس صحيحاً انه لم يَرِد في الطب شيءٌ عن علاج الأمراض بالذباب، فعندي من المراجع القديمة ما يوصف وصفات طبية لأمراض مختلفة باستعمال الذباب، أما في العصر الحديث فجميع الجراحين الذين عاشوا في السنوات التي سبقت اكتشاف مركبات السلفا؛ أي في السنوات العشر الثالثة من القرن الحالي، رَأَوْا بأعينهم علاج الكسور المضاعفة والقرحات المزمنة بالذباب، وكان الذباب يُربَّى خصيصاً لذلك، وكان العلاج مبنياً على إكتشاف فيروس البكتريوفاج القاتل للجراثيم) [44].

والعلم أيضاً يداوي الآن بِسُمِّ النحل وسُمِّ الأفاعي وغيرها مما هو ضار، ولكن بعد البحث والتجربة ظهر أنَّه في هذا السم دواء، فلا ضَيْر أنْ يُبْحث في الذباب ويظهر أنَّه فيها شفاء لأمراض معينة، فهل نرد الحديث الآن وبعد اكتشاف هذا الأمر نرجع فنقبله؟

وفي هذا الموقف نقول: إنَّ الشريعة لم تدعُ أحداً إلى صيد الذباب ووضعه عنوة في الإناء، ولم تشجِّع على ترك الآنية مكشوفة، كذلك لم تشجع على الإهمال في نظافة الشوارع والبيوت وفي حماية البيت من دخول الذباب، وأيضا لا تجبر من يقع الذباب في آنيته أن يشربه، فهو مخيّر.

وقد ورد في مجلة التجارب الطبية الانجليزية عدد 1037 سنة 1927 ما ترجمته:

---

[44] موقع: www.ebnmaryam.com / مقال بعنوان "شبهات حول حديث الذباب".

(لقد أُطعم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها، وتكوَّنت في الذباب مادة مفترسة للجراثيم تسمى بكتريوناج، ولو عملت خلاصة من الذباب في محلول ملحي لاحتوت على البكتريوناج التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض، ولاحتوت تلك الخلاصة أيضاً مادة خلاف البكتريوناج نافعة للمناعة ضد أربعة أنواع أخرى للجراثيم) (45).

وكلمة البكتريوناج الصحيح فيها البكتريوفاج ومعناها (آكلة الجراثيم) (46).

ومن هنا نرى أنه لا تصادم بين العلم وهذا الحديث، وإنما هي أمور نظرية وفرضية وليست حقيقة علمية أو قانون علمي، والأمر ما زال في طور البحث، ورأينا أن الذباب يستخدم علاجاً، فلا يُرد الحديث لذلك.

الحديث الثالث: حديث لا عَدْوى ولا طِيَرَة

حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (لا عَدْوى ولا طِيَرَة ولا هَامة ولا صَفَر) (47).

الحديث صحيح صححه العلماء كالبخاري ومسلم وغيرهم ولا يوجد له معارض، وقد أفاض ناصر الدين الالباني في تخريج طرق الحديث وشواهده في السلسلة الصحيحة، والحديث صحيح جاء عن خمسة من الصحابة : عبد الله بن عمر وابي هريرة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وسعد بن مالك رضي الله عنهم[48].

والعدوى هي إنتقال المرض من الشخص المريض إلى الشخص الصحيح، وهذا ثابت في الشرع وفي العلم التجريبي، فكيف جاء هذا الحديث متفق عليه؟

---

(45) انظر: مشكلات الأحاديث النبوية، ص71.

(46) بينه الدكتور احمد رضا في مقاله المذكور وبيَّن عمل البكتريوفاج.

(47) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، ج5، ص2158، حديث 5380، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيره، ج4، ص1742، حديث2220، (والحديث صحيح مشهور متفق عليه رواه ابو هريرة وله شواهد: من حديث عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وسعد بن مالك رضي الله عنهم، انظر: السلسلة الصحيحة، الالباني، ج2- ص280- حديث781 وما بعده).

48 انظر للتفصيل: السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الالباني،ج2-ص280-ص288، من حديث781 الى حديث789.

الجواب:

الحديث لم يأت على النفي، أي: لا يوجد عدوى، وإنما (لا) هنا للنهي، ومعناه لا يعد بعضكم بعضاً أي لا تتعرضوا لذلك بل اتقوه، وهذا ما يؤيده تكملة الحديث عند البخاري (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم فِرارك من الأسد) [(49)]، وهذا كقوله تعالى: (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (البقرة: 197) أي لا يكن ذلك منكم في الحج، من باب النهي.

(العدوى) انتقال المرض من المريض إلى الصحيح، وكما يكون في الأمراض الحسية يكون في الأمراض المعنوية الخلقية، ولهذا أخبر النبي، عليه الصلاة والسلام، أن جليس السوء كنافخ الكير ؛ إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه رائحة كريهة فقوله، صلى الله عليه وسلم: (عدوى) يشمل العدوى الحسية والمعنوية. (الطيرة) هي التشاؤم بمرئي، أو مسموع، أو معلوم، الطِّيَرَة بكسر الطاء وفتح الياء وقد تُسَكّن: هي التَّشاؤُم بالشَّيء، وهو مصدر تَطَّير، يقال تَطَّيَرة طِيَرَةً وتَخَيَر خِيَرَةً ولم يجيء من المصادر هكذا غيرها، وأصلُه فيما يُقال: التطير بالسَّوَانِح والبَوارِح من الطَّيْر والظباء وغَيرهما

و(الهامة) فسرت بتفسيرين[50] الأول : داء يصيب المريض وينتقل إلى غيره ، وعلى هذا التفسير يكون عطفها على العدوى من باب عطف الخاص على العام. الثاني : طير معروف تزعم العرب أنه إذا قتل القتيل ، فإن هذه الهامة تأتي إلى أهله وتنعق على رؤوسهم حتى يأخذوا بثأره، وربما اعتقد بعضهم أنها روحه تكون بصورة الهامة ، وهي نوع من الطيور تشبه البومة أو هي البومة ، تؤذي أهل القتيل بالصراخ حتى يأخذوا بثأره ، وهم يتشاءمون بها فإذا وقعت على بيت أحدهم ونعقت قالوا : إنها تنعق به ليموت، ويعتقدون قرب أجله وهذا باطل. و"صفر" فسر

[(49)] سبق تخريجه.

[50] النهاية في غريب الأثر – أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، (عدوى_ج3،ص421) (طيرة–ج3، ص334)(هامة–ج5،ص662) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م

بتفاسير: الأول : أنه شهر صفر المعروف ، والعرب يتشاءمون به. الثاني : أنه داء في البطن يصيب البعير، وينتقل من بعير إلى آخر ، فيكون عطفه على العدوى من باب عطف الخاص على العام. الثالث: صفر شهر صفر ، والمراد به النسيء الذي يضل به الذين كفروا ، فيؤخرون تحريم شهر المحرم إلى صفر يحلونه عامًا، ويحرمونه عامًا. وأرجحها أن المراد شهر صفر حيث كانوا يتشاءمون به في الجاهلية والأزمنة لا دخل لها في التأثير وفي تقدير الله – عز وجل –فهو كغيره من الأزمنة يقدر فيه الخير والشر. وبعض الناس إذا انتهى من عمل معين في اليوم الخامس والعشرين مثلًا من شهر صفر أرخ ذلك وقال: انتهى في الخامس والعشرين من شهر صفر الخير .فهذا من باب مداواة البدعة بالبدعة، والجهل بالجهل، فهو ليس شهر خير، ولا شر. فهذه الأربعة التي نفاها الرسول صلى الله عليه وسلم تدل على وجوب التوكل على الله، وصدق العزيمة، وألا يضعف المسلم أمام هذه الأمور. وإذا ألقى المسلم باله لهذه الأمور فلا يخلو من حالين: الأولى : إما أن يستجيب لها بأن يقدم أو يحجم، فيكون حينئذ قد علق أفعاله بما لا حقيقة له. الثانية : أن لا يستجيب لها بأن يقدم ولا يبالي ، لكن يبقى في نفسه نوع من الهم أو الغم ، وهذا وإن كان أهون من الأول لكن يجب أن لا يستجيب لداعي هذه الأمور مطلقاً، وأن يكون معتمداً على الله عز وجل. وبعض الناس قد يفتح المصحف لطلب التفاؤل فإذا نظر ذكر النار قال: هذا فأل غير جميل، وإذا نظر ذكر الجنة قال :هذا فأل طيب، وهذا في الحقيقة مثل عمل الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام. والنفي في هذه الأمور الأربعة ليس نفياً للوجود، لأنها موجودة ولكنه نفي للتأثير، فالمؤثر هو الله، فما كان منها سبباً معلوماً فهو سبب صحيح وما كان منها سبباً موهوماً فهو سبب باطل، ويكون نفياً لتأثيره بنفسه ولسببيته ، فالعدوى موجودة ، ويدل لوجودها قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يورد ممرض على مصح) أي لا يورد صاحب الإبل المريضة على صاحب الإبل الصحيحة ، لئلا تنتقل العدوى. وقوله صلى الله عليه وسلم: (فر من المجذوم فرارك من الأسد).

(الجذام) : مرض خبيث معد بسرعة ويتلف صاحبه، حتى قيل : إنه الطاعون، فالأمر بالفرار لكي لا تقع العدوى، وفيه إثبات العدوى لتأثيرها، لكن تأثيرها ليس أمراً حتمياً بحيث تكون علة فاعلة، ولكن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالفرار من المجذوم، وأن لا يورد ممرض على مصح، من باب تجنب الأسباب، لا من باب تأثير الأسباب بنفسها قال الله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (البقرة: 195) ولا يقال: إنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم ينكر تأثير العدوى؛ لأن هذا أمر يبطله الواقع والأحاديث الأخرى. فإن قيل : إن الرسول صلى الله عليه وسلم لما قال: (لا عدوى) قال رجل: يا رسول الله أرأيت الإبل تكون في الرمال مثل الظباء فيدخلها الجمل الأجرب فتجرب ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فمن أعدي الأول ؟ فالجواب: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أشار بقوله : (فمن أعدى الأول) إلى أن المرض انتقل من المريضة إلى هذه الصحيحات بتدبير الله – عز وجل – فالمرض نزل على الأول بدون عدوى بل نزل من عند الله –عز وجل – والشيء قد يكون له سبب معلوم، وقد لا يكون له سبب معلوم، وجرب الأول ليس معلوماً إلا أنه بتقدير الله –تعالى –، وجرب الذي بعده له سبب معلوم ولو شاء الله – تعالى – ما جرب ، ولهذا أحيانًا تصاب الإبل بالجرب ثم يرتفع ولا تموت، وكذلك الطاعون والكوليرا أمراض معدية قد تدخل البيت فتصيب البعض فيموتون، ويسلم آخرون ولا يصابون، فالإنسان يعتمد على الله ويتوكل عليه

وهذا الجمع الذي ذكرنا أحسن ما قيل في الجمع بين الأحاديث وادعى بعضهم النسخ ، وهذه الدعوى غير صحيحة؛ لأن من شرط النسخ تعذر الجمع، وإذا أمكن الجمع وجب لأن فيه إعمال الدليلين ، وفي النسخ إبطال أحدهما ؛ وإعمالهما أولى من إبطال أحدهما لأننا اعتبرناهما وجعلناهما حجة

فالمسألة هنا في شرح الحديث وبيان وجه المعنى، وشرَّاح الحديث بيَّنوا جواب ذلك بتفصيل[51].

---

(1) فقد ذكر البخاري في صحيحه هذه الاربعة (العدوى، الطيرة، الامة، صفر) وأفرد كل واحدة في باب وحدها وسمَّى الباب بها، وقد أطال ابن حجر في شرح الحديث وبيان مسالك العلماء في بيان الحديث فذكر ستة مسالك للعلماء في الحديث، انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج10، من ص 159- 163/ كذلك للاستزادة من الامثلة يمكن الرجوع الى حديث (من تصبَّح بسبع تمرات لم يضره سم ولا سحر في

اهم النتائج :

1- جاءت الشريعة الاسلامية الربانية موافقة للعقل والعلم الصحيح الثابت.

2- يختص العلم التجريبي في العالم المشاهد الذي يمكن اجراء التجارب فيه.

3- يوجد في العلم التجريبي ما يسمى بالحقيقة العلمية، والقانون العلمي، والنظرية العلمية، والفرضية والاطروحة، وهي مرتبة تنازلياً من حيث القوة على ما ذكرنا.

4- عند تعارض حديث متواتر مع أي من العلوم التجريبية ولم نستطع التوصل الى التوفيق أو الجمع أو التفسير؛ نقدم المتواتر لقوته.

5- عند تعارض العلم التجريبي مع حديث الآحاد ننظر :

**يجب التأكد من وجود التعارض فعلا.

**إنْ وُجد التعارض ننظر لترجيح الأقوى على الأضعف في كلٍ منهما فنرتبها تنازلياً :

العلم التجريبي :(الحقيقة — القانون — النظرية —النظرية- الاطروحة)

الحديث النبوي : (المتواتر- الصحيح لذاته —الصحيح لغيره-الحسن لذاته —الضعيف)

ذلك اليوم) وحديث (الحبة السوداء شفاء من كل داء) وكلام العلماء فيها وردَّ الشبهات التي أثيرت حولها وإنما ذكرنا هنا بعض الاحاديث على سبيل المثال التطبيقي.

قائمة المصادر المراجع

أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، حنان عيسى، وغانم سعيد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط أولى، 1404هـ، 1984م.

بدائع الفوائد، محمد أبي بكر بن القيم الجوزية، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط أولى، 1416هـ، 1996م.

تاج العروس، تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، دار ليبيا، بنغازي، د.ط، 1966م.

تاريخ ابن معين، يحيى ابن معين وكتابه التاريخ-دراسة وترتيب وتحقيق، ج1، ص5،تحقيق احمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي واحياء التراث، مكة المكرمة، ط اولى، 1979م

تصنيف المعرفة والعلوم في ضوء خصائص الأمة الإسلامية، أحمد عصام الصفدي، مطابع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، د.ط، 1411هـ، 1991م.

تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ، ط1، دار الرشيد-حلب، 1406هـ.

تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط1، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1325هـ.

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب، ج7 ، ص96،دار إحياء التراث العربي ، ط اولى،- بيروت - 2001م.

جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، محمد طاهر الجوابي، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم عبد الله، د.ط، د.ت. (وهو رسالة علمية نوقشت سنة 1986م، في تونس).

دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد ابو شهبة، د.ط، مطبعة الازهر الشريف، 1991م.

الدين في عصر العلم، يوسف القرضاوي، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط أولى، 1417هـ، 1996م.

الرسالة، محمد بن ادريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط اولى، دار الكتب العلمية – القاهرة، د.ت.

سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، دار ابي المعاطي، مصر، د.ط ، د.ت.

السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الالباني، ط1، دار المعارف، الرياض، 1992م.

صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط الثالثة، 1407هـ، 1987م.

صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني ، دار الكتب العلمية-بيروت، د.ط، 1421هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن صجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1379هـ.

الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط الثالثة،1997 م.

الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ، المكتبة العلمية- المدينة المنورة، ، د.ط، د.ت.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى، د.ت.

لسان الميزان–أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتب المطبوعات الاسلامية– الرياض، ط الاولى، 2002م.

المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، 1400هـ.

المدخل في تدريس العلوم، أحمد النجدي وراشد علي وعبد الهادي منى، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 1420هـ، 1999م.

المستدرك، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى 1411هـ، 1990م.

مشكلات الاحاديث النبوية، عبد الله بن علي النجدي القصيمي، دار القلم، بيروت، ط أولى، 1405هـ، 1985م.

معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، د.ط، دار الفكر –بيروت، 1979م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحي بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط الثالثة، 1392هـ.

منهج النقد عند المحدثين، محمد علي العمري، دار النفائس، عمان، الأردن، ط أولى، 1420هـ، 2000م.

الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط الاولى، المكتبة السلفية –المدينة المنورة، 1966م.

نظم المتناثر في الحديث المتواتر، أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني،ط الثانية، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر، مصر، د.ت.

نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، محيي الدين بن قدرت بن شيرين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى، 1429هـ، 2008م.

النهاية في غريب الأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية ،بيروت، 1399هـ - 1979م.

المجلات:

مجلة المنار، محمد رشيد رضا ، مصر ، المجلد 29، العدد 37.

مواقع الانترنت:

www.ebnmaryam.com

www.wikipedid.org